

من أسرة و أصدقاء مروة الشرييني الى العالم أجمع:

الاسكندرية فى 2- 7- 2009 فى تمام الساعة الثانية عشر بعد الظهر علمنا بوفاة ابنتنا و اغلى ما نملك داخل محكمة درسدن على يد متطرف من اصل روسى و ظننا ان الحادثة فردية من هذا القاتل و لكن عند قيامنا فى حينه بابلاغ سفارتنا فى برلين للاستفسار منهم عن الحادث صعقنا انه لم يبلغهم احد حتى وقت الاتصال بهم و ..... العديد و العديد من الاحداث فى هذه القضية التى اختلطت علينا جميعا الامر فيها كيف يحدث ذلك داخل محكمة فى قلب اوروبا فى القرن الواحد و العشرين و كيف يطلق ضابط بوليس فيدرالى ذو خبرة طويلة النار على المجنى عليه الذى كان يندف من كل جسمه و كيف لم يفكر احد من حراس المحكمة انقاذ الطفل و كيف و كيف.....!!!!

ولكن بما اننا مصريون مسلمون مثقفون راينا انه من واجبا انتظار حكم القضاء لاننا نعلم ان فى اوروبا قضاء عادل فقما بعمل ثلاث طلبات للنيابة العامة بمدينة دريسدن ضد كل من:

- القاتل
- المحكمة و من يمثلها
- ضابط الشرطة

و بعد فترة زمنية تم افادتنا عن طريق المحامين الالمان انه يوجد قضية واحدة فقط تم تحويلها للقضاء لجلسة 26 -10- 2009 و هى الخاصة بالقاتل اما باقى القضايا فما زالت معلقة بالنيابة لاسباب لا نعلمها حتى الان.

و ذهبنا جميعا الى المانيا قاطعين مئات الاميال لنرى بانفسنا ماذا سيفعل القضاء الالمانى و ظللنا طيلة اسبوعين كاملين نحضر جميع الجلسات و نسمع كل الشهود و نراقب كل الاحداث الى ان جاء يوم الحكم فى 11- 11- 2009 فوددنا ان نحيط الجميع علما اننا لا نعترض على القضاء الالمانى و لا يوجد لدينا مشكلة مع اى مواطن المانى و لكن فى الوقت نفسه لدينا مشكلة كبيرة مع كل من يحاول انتقاص اى جزء من حق مروة.

و لا زلنا لا نفهم حتى الان التالى:

1- كيف لقسم شرطة فى ولاية المانية فى القرن ال21 يوم 1- 7- 2009 يجد اسرة غير المانية افنت بالكامل, ام قتلت ب19 طعنة و اب بين الحياة و الموت ب16 طعنة و طلق نارى و طفل غارقا فى دم امه يعلو صراخه لا يعلموا ماذا يفعلوا به سوى ان تترك الام بالمشرحة و الاب بالعتاية المركزة و الطفل مع اسرة بديلة تابعة لقسم الشرطة و ذهب الجميع الى بيته فى هذا اليوم و ناموا و لم يبلغوا احد و لا حتى فى اليوم التالى و علمنا بمحض الصدفة على الرغم ان مروة و علوى دخلوا المحكمة و تم التعرف عليهم من قبل قاضى الجلسة من جوازات السفر الخاصة بهم و المذكور فيها مكان عمل الزوج فلم يتم ابلاغ مكان العمل و لا السفارة و اثروا الصمت.

2- كيف لخطاب بعث للمحكمة مقدم بتوقيع القاتل من اكتوبر 2008 اى قبل الواقعة بسبعة اشهر على الاقل به تهديد صريح لمروة و سب للاسلام و المسلمين و الذات الالهية ان يتداول فى يد النيابة و قاض اول الجلسة و قاض الاستئناف و لم يفكر احد منهم فى توفير اى حماية لها او ابلاغها او حتى مجرد تنبيهها و ذلك ادى الى هذه المأساة مما ينم عن عدم احترام الاسلام و المسلمين و الذات الالهية لكل من قرأ الخطاب.

3- كيف يتم السماح لاي شخص بان يحمل سلاح داخل المكان الوحيد الذى يلجأ له الناس للاخذ بحقهم و ليس لضياح ارواحهم , فيه يفصل النزاع بين الاطراف, يدخله الناس و هم اصلا على خلاف مع بعضهم البعض دون ان يتم تفتيشهم و لا سيما فى وجود خطاب تهديد من طرف للاخر.

4- كيف لقاضى جلسة لا يقوم بالضغط على زر الانذار من اول وهلة شاهد فيها ان مروة تضرب باليد و ليس بسكين طبقا لروايته و اذا كان قد فعل فلماذا لم ياتى احد مع العلم اننا أيضا لاحظنا ان الحراس بالمحكمة اصلا غير مسلحين.

5- كيف لضابط شرطة فيدرالى طويل القامة قوى البنبان "السيد راوول" و هو اول من سمع بالصراخ و ذهب ليرى ما يجري فى قاعة الحادثة و التى كانت مجاورة لمكان تواجده لم يحاول التعرض للقاتل بحجة انه ليس

معه سلاح و لم يفكر للحظة انقاذ الطفل او ابلاغ الاسعاف و لكن فضل الذهاب لمناجاة زملائه الذين معهم سلاح على اعتبار ان القاتل سوف ينتظرهم.

6- كيف لضابط فيدرالى يقوم باطلاق النار على علوى بدلا من القاتل و لم يبادر بالفض بينهم بتنبئهم اولا ان الشرطة تحاصرهم او باطلاق رصاصة فى الهواء للتنبيه او التدخل باليد هو و زملائه مع العلم انه و زملائه الثلاثة كانوا يحيطون علوى و القاتل من مسافة قريبة و القاتل شخص واحد و عند سؤاله قال لقد اطلقت النار على الاقرب الى.

خلال تواجدنا بالجلسات و عند سؤال محامى الاسرة لاي من الشهود عن موقف الضابط الذى اطلق النار او مسئولية القاضى او مسئولية المحكمة كانوا يقابلون بهجوم شديد من هيئة المحكمة من وجهة نظر ان هذه القضايا ليست موضوعنا بل هى تنظر حاليا بالنيابة و عندما يتم تحويلها للمحكمة يتم التحدث حينئذ فى تفاصيلها و الموضوع الحالى هو القاتل فقط و كنا نحترم ذلك و لكن عندما ظهر الحكم كان الاتى:

- بعد معرفة الجميع بالحكم قامت الحاكمة بقراءة الحيثيات و التفاصيل و صدمنا انها تكلمت ايضا على ان ضابط الشرطة ليس بمخطئ و ان القاتل يشبه المجنى عليه لان لهم نفس لون البشرة و دكائة الشعر ولكن الحقيقة ان القاتل ابيض و المجنى عليه قمحى البشرة , القاتل بنى الشعر و المجنى عليه داكن الشعر, القاتل لا يلبس نظارة طبية و المجنى عليه يرتديها, القاتل ممسك بيد السكين و المجنى عليه ممسكها من النصل , القاتل لا ينزف و المجنى عليه ينزف من كل مكان فى جسده بما فيهم الرقبة و الوجه.

- اما مسئولية المحكمة فافادت الحاكمة ان المحكمة ليس مطلوب منها توفير الحماية فى القضايا المدنية و انها غير منوطة بحماية كل من يدخلها على الرغم من ان ذلك ليس الحال فى باقى الولايات الالمانية.

- و انتقدت ايضا ما كتبه المسلمون و العرب على صفحات الانترنت ضد الضابط و مسئولية المحكمة و قالت ان الضابط الالمانى لا يطلق النار على الاسمر مع ان هذا ليس بموضوعنا.

- و افادت انها لو كانت مكان قاضى الجلسة فى محكمة اول و ثانى درجة لما تنبهت بوجود خطورة على الشهادة على الرغم من وجود خطاب التهديد فى ملف القضية و الذى به تهديد صريح لمروة و سب للاسلام و المسلمين و الذات الالهية كانه شئ عادى يحدث فى كل القضايا الالمانية.

فكيف اذًا كنا نقابل بهجوم عند التحدث فى هذه الموضوعات معللين انها قضايا فى النيابة لم تحول بعد للقضاء و تقوم الحاكمة التى تمثل المانيا بتفسيرها و تبرئة مسئولية الضابط و المحكمة يوم النطق بالحكم ليسمعها و يكتبها و يسجلها الجميع دون ان يكون لنا حق الرد و دون النظر فى حقنا فى هذه القضايا حيث يذهب الجميع للمحاكم فى اى خلاف و القاضى يطلق قراره او رأيه بعد الاستماع لكل الاطراف و ليس قبلها كما حدث يوم النطق بالحكم.

لذا نطالب القضاء الالمانى النظر فى حق المجنى عليهم فى القضايا الاخرى المقدمة للنيابة لمحاسبة المسؤولين علما باننا احترمنا الحكم الذى اصدر ضد القاتل و لكننا نعترض على كل من يحاول ان يروج انها اقصى عقوبة فى القانون الالمانى لان اقصى عقوبة فى القانون الالمانى هى السجن مدى الحياة مع التشديد الامنى . و اخيرا كما كانت الحادثة فريدة من نوعها استهتر فيها القاتل بالمحكمة و كل من فيها و قام بجريمتين شنعائتين يجب ان يكون الحكم مضاهيا لهول الحادثة بمعاقبة كل من شارك فيها او قصر فى اداء وظيفته لتكون رادعا و عبرة للجميع.